

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٨٦٥**

الاثنين، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيرن	(أيرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد تامسار
	تونس	السيد العواني
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميريس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد شرينغلا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

الرئيس (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إيطاليا وجنوب أفريقيا للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح؛ والسيد روبرت فلويد، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والسيدة ماغدالين وانغوي وانياغا، عضو فريق شباب منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر الرئاسة الأيرلندية للمجلس على مبادرتها بعقد جلسة اليوم. وأود أيضا أن أهنئ السيد فلويد على تعيينه مؤخرا أمينا تنفيذيا لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. واسمحوا لي أيضا أن أُثني عليه للاختتام الناجح للمؤتمر الثاني عشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية – أو مؤتمر المادة الرابعة عشرة – الذي عقد الأسبوع الماضي في شكل إلكتروني للمرة الأولى في تاريخ المؤتمر.

وتشكل قاعدة حظر إجراء التجارب النووية أحد أعظم الإنجازات المحققة بشق الأنفس خلال فترة ما بعد الحرب الباردة. ومع ذلك، فإن تلك القاعدة موجودة اليوم – حيث لم تنتهكها سوى دولة واحدة فقط في هذا القرن – بفضل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد شكل التوصل إلى حظر للتجارب النووية، الذي هو ثمرة جهود دامت ثلاثة عقود، هدفا للمجتمع الدولي منذ فجر العصر الذري تقريبا. وتمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تحقيقا لذلك الهدف.

فمن صحاري نيفادا إلى سهوب سيميبالاتينسك، إلى المناطق النائية من أستراليا والجزر المرجانية بجنوب المحيط الهادئ، ألحقت التجارب النووية أضرارا دائمة بالبيئات البكر، وبصحة الإنسان، وببعض أشد المجتمعات المحلية هشاشة في أسرتنا الدولية. وينبغي أن تكون هذه الحقائق وحدها كافية لتحريم التجارب النووية إلى الأبد، ومع ذلك فإن ما أُجري منذ عام ١٩٤٥ من تجارب نووية زاد عددها على ٢ ٠٠٠ تجربة قد مكن أيضا من التحسين الكمي والنوعي للأسلحة النووية، وآذن بظهور دول جديدة مسلحة نوويا، ويسر النمو الخطير لترسانات أسلافها.

ولهذا السبب، يعترف بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باعتبارها عنصرا أساسيا لبناء عالم خال من الأسلحة النووية – وهو أعلى أولويات الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. ولم يكن التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سهلا. فقد استمر المخاض لسنوات، وعندما بدأت المفاوضات في نهاية المطاف، لم يتحقق النجاح إلا من خلال عرض المعاهدة على الجمعية العامة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يشكل أيضا درسا للمبادرات المتعددة الأطراف الأخرى لنزع السلاح – وهو درس لا يتعلق بسعة الصدر والتصميم فحسب، ولكن بضرورة اتخاذ إجراء في الوقت المناسب أيضا. إن الذكرى الخامسة والعشرين للتفاوض بشأن المعاهدة مناسبة لكي نحتفل ونعيد التفكير بما يمكننا القيام به للتغلب على التحديات التي ما زالت قائمة.

ومنذ اعتمدت الجمعية العامة المعاهدة وفُتح باب التوقيع عليها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، انضمت إليها جميع دول العالم تقريباً، إذ وقعت عليها ١٨٥ دولة وصدقت عليها ١٧٠ دولة. وهي واحدة من المعاهدات التي تحظى بأكبر قدر من التأييد، ليس في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة فحسب، بل في الدبلوماسية المتعددة

الأطراف. إن نظام الرصد الدولي، الذي يوفر رصدا في الوقت الحقيقي على مدار الساعة لأي أنشطة نووية متفجرة على الأرض، قد اكتُمل الآن بنسبة تزيد على ٩٠ في المائة، مع اعتماد أكثر من ٣٠٠ محطة. ونظام الرصد الدولي إنجاز كبير أثبت بالفعل جدارته في مناسبات متعددة. والفوائد التي يوفرها من حيث بناء القدرات مثال ممتاز على الكيفية التي تضيف بها صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف قيمة لجميع الدول وتسمح لجميع الدول بالمشاركة في تحقيق أهدافها.

والنتيجة التراكمية لهذه الإنجازات هي أنه لن تتهرب أي تجربة نووية من أعين منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مما يدعم القاعدة العالمية القوية ضد أي تجربة نووية. وبفضل الدول التي وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدقت عليها، تحولت الأمانة التقنية المؤقتة إلى مركز مهني للخبرة العلمية والتقنية. وأشكر موظفي الأمانة الفنية المؤقتة على تفانيهم الدائم في سبيل قضيتهم.

لكن على الرغم من كل هذه الإنجازات الرائعة، لا تزال هناك تحديات كثيرة تنتظرنا. وستؤدي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دورا هاما في التصدي لتلك التحديات. وفي السنوات الأخيرة، شهدنا اتجاها مثيرا للقلق نحو تحديث وتوسيع الترسانات النووية. وبانهيار النظام العالمي لتحديد الأسلحة، تضمحل الدبلوماسية المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي. وباستمرار تدهور العلاقات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، لا يمكننا أن نسلم بأن القاعدة ضد التجارب النووية ستصمد.

وهكذا، وبعد مرور ربع قرن على موافقة الدول على حظر جميع التجارب النووية بصورة نهائية، من المهم أكثر من أي وقت مضى العمل على التمسك بتلك القاعدة وتمهيد الطريق لبناء عالم خال من الأسلحة النووية. وأفضل طريقة للتمسك بالقاعدة ضد التجارب النووية هي إعادة تأكيد وتعزيز الدعم للمعاهدة – بغية تعزيز مواطن قوتها الحالية والسعي إلى بدء نفاذها. ويمكننا أن نفعل ذلك على عدة جبهات.

أولا، يجب أن نمكن شباب العالم، الذين تقع على عاتقهم مسؤولية مواصلة العمل الهام لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وقد قطعت منظمة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوات كبيرة في هذا المجال، حيث تضم مبادرتها لفريق شباب منظمة المعاهدة الآن ما يقرب من ١ ٠٠٠ مشارك. وأتطلع إلى الاستماع إلى كلمة ممثل الفريق اليوم. ويرى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح أن الشباب جزءا لا يتجزأ من أنشطتنا في مجال تعزيز نزع السلاح وتحديد الأسلحة، بما في ذلك من خلال مبادرتنا "الشباب من أجل نزع السلاح". وقد شارك أعضاؤها مؤخرا في مبادرات مختلفة للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية.

ثانيا، يجب ألا يغيب عن بالنا أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا تعمل في فراغ وأن إمكاناتها الكاملة تتحقق عندما تعمل جنبا إلى جنب مع العمليات الأخرى المتصلة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. والمؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مناسبة للقيام بذلك. إن معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مترابطتان ترابطا لا ينفصم. ويعتبر حظر التجارب النووية العنصر الحاسم في مجالي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، كما ورد في ديباجة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولعل بعض الأعضاء القدامى في هذه القاعة يذكرون أيضا بأن التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كان عنصرا أساسيا في اتفاق الدول الأطراف على تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥. وآمل أن يوفر المؤتمر الاستعراضي زخما لتعزيز الدعم لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وللحظر العالمي للتجارب النووية.

ثالثا، يجب أن نواصل تقديم الدعم لنظام الرصد الدولي وزيادة تعزيز القدرات التقنية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بغية الكشف عن الأنشطة المتصلة بالتجارب النووية. وسيكون تعزيز القدرة التقنية لنظام الرصد الدولي على الكشف عن أي تجارب نووية أو جميعها رادعا لأي دولة قد تكون لديها خطط لتطوير أسلحة نووية. وتسهم أنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها عدد من الدول أيضا في نقل هذه التكنولوجيات والخبرات إلى البلدان النامية.

واليوم، نحتفل على نحو مستصوب بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانتصار تحقق بشق الأنفس في دبلوماسية نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف التي أفادت المجتمع الدولي باستمرار. وآمل أن يدفعنا حدث اليوم إلى تعزيز الإنجازات التي تحققت حتى الآن وتوفير محفل للتبادل الحر للأفكار والاقتراحات بشأن كيفية تعزيز نظام الرصد، وتعزيز وترسيخ القاعدة العالمية لمكافحة التجارب النووية، وبطبيعة الحال، تحقيق بدء نفاذ المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد فلويد.

السيد فلويد (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني لسعادة السيد سايمن كوفني على دعوتي لمخاطبة جلسة مجلس الأمن اليوم، المعقودة تحت رئاسة أيرلندا، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما أشكر الوزير بيرن على رئاسته لهذه الجلسة.

إن أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بل أهمية الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإبرامها، يجب فهمهما في السياق الأوسع لهدفنا الجماعي المتمثل في نزع السلاح النووي بطريقة عالمية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها. وفي حين قد تكون هناك آراء مختلفة بشأن أفضل طريق لتحقيق هذا الهدف، فإن فرض حظر يمكن التحقق منه وتنفيذه على التجارب النووية يجب أن يكون عنصرا أساسيا في الهيكل القانوني والتقني لعالم خال من الأسلحة النووية.

والذكرى السنوية فرصة للتفكير. وقد ظل فرض حظر شامل على التجارب النووية منذ أمد بعيد جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

واقترح هذا التدبير الذي طال انتظاره والمتوقع بفارغ الصبر لأول مرة في عام ١٩٥٤، وظل في طور الإعداد لعقود.

وبفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل ٢٥ عاما، أعلن المجتمع الدولي بشكل قاطع أن عهد التجارب النووية غير المقيدة قد انتهى. وفي السنوات الـ ٢٥ التي انقضت منذ اعتمادها، أنشأت المعاهدة وحافظت على قاعدة مناهضة التجارب النووية بقوة لدرجة أنه تم إجراء أقل من عشرة تجارب منذ اعتمادها، ولم ينتهكها سوى بلد واحد في هذه الألفية.

قارن الوضع اليوم مع العالم قبل اعتماد المعاهدة، حيث كان متوسط الطاقة التفجيرية جراء التجارب النووية كل عام يعادل ما يقرب من ١٠٠٠ قنبلة بحجم قدرة مفاعل فوكوشيما. فالتجارب النووية لم تسفر عن عدم استقرار جيوسياسي فحسب ودعمت تطوير أسلحة نووية أكثر قوة وفتكا؛ بل وتسببت في معاناة إنسانية لا توصف وضرر بيئي. وبسبب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فقد ابتعدنا عن ذلك العالم.

إن الذكرى السنوية أيضا تعتبر وقتا للاحتفال. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي بالفعل قصة نجاح كبيرة. وهناك التزام شبه عالمي بحظر المعاهدة للتفجيرات النووية. وقد أحرز تقدم كبير نحو تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك بتوقيع ١٨٥ طرفا وتصديق ١٧٠. إن هدف المعاهدة ومقصدها – أي إنهاء التفجيرات النووية على نحو يمكن التحقق منه – هدف مشترك يتقاسمه المجتمع الدولي بأسره.

لقد أوشك نظام التحقق العالمي المتطور على الاكتمال، وثبتت مرارا وتكرارا قدرته على الوفاء بمتطلبات التحقق التي تفرضها المعاهدة. وأكثر من ٩٠ في المائة من مرافق الرصد البالغ عددها ٣٣٧ مرفقا موجودة في جميع أنحاء العالم، وما زالت قدراتنا على معالجة البيانات وتحليلها تتحسن. إن عنصر عمليات التفتيش الموقعي لنظام التحقق بلغ بالفعل مرحلة متقدمة من الجاهزية.

وبالإضافة إلى المهمة الأساسية لرصد التجارب النووية، يوفر نظام التحقق بموجب المعاهدة أيضا بيانات مفيدة لأغراض مدنية وعلمية أخرى، بما في ذلك الإنذار بأمواج تسونامي ودراسات تغير المناخ. ويحق لجميع الدول الموقعة على الاتفاقية الحصول على البيانات على قدم المساواة والاستفادة من التدريب التقني وبرامج بناء القدرات.

وتعتبر الذكرى السنوية مناسبة لتجديد الالتزامات. وقد استهلت الدول الموقعة عامنا الخامس والعشرين الأسبوع الماضي في مؤتمر المادة الرابعة عشرة بالالتزام باتخاذ إجراءات ملموسة لتأمين توقيعات وتصديقات إضافية. وأهنئ إيطاليا وجنوب أفريقيا كرئيستين مشاركتين للمؤتمر على تنظيم حدث ناجح للغاية، وأتطلع إلى تنسيق جهودنا للترحيب بالمزيد من الدول في مجتمع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وسيستمر ذلك في تعزيز القاعدة العالمية المناهضة للتجارب النووية وبناء الزخم صوب دخولها حيز النفاذ. وكل توقيع وتصديق نحصل عليه في العام المقبل سيكون مدعاة للاحتفال الكبير، وأنا على ثقة من أنه سيكون لدينا الكثير لنحتفل به.

كما رأينا أن هناك رغبة حقيقية في مشاركة المجتمع المدني والشباب بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسيكون من دواعي السرور أن يستمع أعضاء المجلس بعد قليل لمجدلين وانياغا، وهي عضو كيني في فريق الشباب التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي ستشاطرنا آراءها بشأن كيف يمكن للمجتمع المدني والشباب أن يسهموا على نحو خلاق في مهمتنا.

إن هدفنا النهائي والمتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية واضح، ولكننا لا نستطيع أن نأمل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية بدون حظر عالمي التطبيق وغير تمييزي ويمكن التحقق منه للتجارب النووية. وهل هناك سبيل أفضل للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين للمعاهدة من تقريب العالم من تحقيق ذلك الهدف النبيل؟ فلنتكاتف معا في هذه الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتحويل وعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى حقيقة واقعة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فلويد على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة وانياغا

السيدة وانياغا (*تكلمت بالإنكليزية*): يسعدني جدا أن أكون من بين الحاضرين في مجلس الأمن اليوم.

اسمي مجدلين وانغوي وانياغا. أنا من كينيا، وأنا عضو في فريق الشباب التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث أعمل منسقة معنية بالتثقيف. كما أنني مدير مشروع في شركة ساندروز المحدودة حيث كلفت بتقديم حلول صديقة للبيئة في قطاع التعدين والقطاعات الأخرى في كينيا وشرق أفريقيا.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جزء أساسي من الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. إنها تمنع المزيد من البلدان من تطوير أسلحة نووية وتمثل خطوة هامة نحو عالم خال من الأسلحة النووية. والعديد من أعضاء فريق شباب منظمة المعاهدة هم في نفس عمر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولكن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بعد.

على مدار الـ ٢٥ عامًا الماضية، أثبتت منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من خلال نظام الرصد الدولي الحديث – الذي يتكون من ٣٣٧ محطة ومختبراً لرصد الهزات الأرضية والرصد الصوتي المائي والرصد دون الصوتي ورصد النويدات المشعة في جميع أنحاء العالم – قدرتها على العمل كنظام عالمي شامل للرصد. وتضمن المنظمة ألا يمر أي تفجير تجريبي نووي دون أن يكشفه المجتمع الدولي.

وإلى جانب الكشف عن التفجيرات النووية، استخدمت البيانات المستمدة من نظام الرصد الدولي في تطبيقات علمية مختلفة، لا تقتصر على دراسة تغير المناخ أو تتبع الإشعاع أو التحذير من حدوث أمواج تسونامي. وفي حالتي، كانت البيانات عونا كبيرا، خاصة في تدريبي كمحللة للهزات الأرضية، وفي البحوث من خلال استكمال البيانات من المحطات المحلية لرصد الزلازل.

إن تعزيز وتشجيع استخدام البيانات المستمدة من نظام الرصد الدولي، ولا سيما في الأوساط العلمية، هو أحد السبل التي يمكننا بها النهوض بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وهناك سبل مختلفة يمكننا بها تعزيز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتشمل هذه السبل على سبيل المثال لا الحصر

التثقيف لتوفير الوعي اللازم بنزع السلاح، لأن هذا مجال متخصص. ومن خلال توفير هذا الوعي، سيسهل على الناس الدعوة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بصفتهم. ومن الأمثلة على ذلك عمل فريق الشباب التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث تلقى الشباب من جميع أنحاء العالم والخلفيات المهنية المختلفة تثقيفا بشأن أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال المنهج التمهيدي لفريق الشباب، والندوات التفاعلية على شبكة الإنترنت، وبرنامج الزمالات البحثية، ومختلف المبادرات، مثل مبادرة بناء الجسور، التي تتيح لنا القدرة على الدعوة بشكل أفضل إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. لقد قالت السيدة الأولى السابقة لجنوب أفريقيا، غراسا ماشيل ذات مرة، "إن منع نشوب النزاعات غدا يعني تغيير عقلية الشباب اليوم".

والعلم والدبلوماسية أداتان أخريان يمكننا استخدامهما لتعزيز المعاهدة. لقد حضرت مؤتمرات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للعلم والتكنولوجيا في ٢٠١٧ و ٢٠١٩ و ٢٠٢١ والندوة الثانية للدبلوماسية العلمية بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي عقدت في عام ٢٠١٨، حيث تعلمت وأدركت، كباحثة، الجانب الدبلوماسي وكيف يمكننا استخدام الاتصالات العلمية لإثراء عملية صنع السياسات.

والطريقة الثانية للنهوض بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي إشراك الجيل الأصغر سنا في مجال نزع السلاح النووي من خلال الحوار، ومنابر التثقيف، ومناسبات بناء القدرات.

وكما قال الرئيس فرانكلين روزفلت، "لا يمكننا دائما بناء المستقبل لشبابنا، ولكن يمكننا بناء شبابنا من أجل المستقبل". ونحن، جيل الشباب، نؤدي دورا أساسيا في تعزيز التنوع والتعددية والتسامح وبناء الثقة والاهتمام بالديمقراطية والسلام الدولي. لقد كان الشباب دائما عوامل للتغيير لأننا مخلصون ومتحمسون ونتوق لمواجهة التحديات. وهذا يجعلنا أفضل المدافعين عن نزع السلاح وعدم الانتشار الدوليين، الأمر الذي سيجعل العالم في نهاية المطاف مكانا أكثر سلاما وعدلا واستدامة.

ولذلك، أحث المنظمات والكيانات على الصعد الوطني والإقليمية والعالمية على توفير القدرة والأدوات للشباب لتعزيز تلك القيم النبيلة والدعوة إليها، لأن صوتنا يستحق أن يسمع. كما أشجع كبار القادة على إدراج وجهات نظر وأفكار الشباب في عملهم وتوفير الفرص للجيل القادم من القادة للتعامل مع القضايا المعقدة اليوم من أجل الاستعداد لغد أفضل. ولا يمكننا أن نغلق الباب أمام التجارب النووية إلى الأبد إلا إذا واصلنا تذكير حكوماتنا ومجتمعاتنا وقادتنا بأنها واحدة من أكثر المهام التي تنتظرنا إلحاحاً. وكما قال الأمين التنفيذي فلويد، ينبغي أن نظل واقعيين ومتفائلين.

وأعتقد اعتقاداً صادقاً بأن عالماً من دون تجارب نووية عالم أفضل. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي طريقنا للوصول إلى ذلك. فلننه ما بدأناه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر السيدة وانغوي وانياغا على إحاطتها.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الدولة للشؤون الأوروبية في أيرلندا.

يشرفني أن أترأس جلسة اليوم بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن هذه الجلسة تجسد أهمية المعاهدة بالنسبة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النوويين على الصعيد العالمي.

وتشعر أيرلندا بعظيم الفخر بمساهمتنا الطويلة الأمد والمستمرة في نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف الذي يعود إلى الأيام الأولى لعضويتنا في الأمم المتحدة عندما قدمنا القرارات الأيرلندية التي أدت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وأشكر الممثلة السامية ناكاميتسو والأمين التنفيذي فلويد على انضمامهما إلينا اليوم. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد فلويد على انتخابه أميناً تنفيذياً، وأن أعرب عن دعم أيرلندا القوي له ولعمل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأود أيضاً أن

أشكر بإخلاص السيدة ماغدالين وانغوي وانياغا على أفكارها القيمة. وينبغي أن تلهمنا وجهات نظرها وأفكارها بشأن إشراك وتوجيه الشباب للاستفادة مما تقدمه معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ذكّر فريق شباب منظمة المعاهدة صانعي السياسات والقادة بالمسؤولية التي ندين بها لهذا الجيل والجيل القادم. وأنوّه بالرؤساء المشاركين في مؤتمر المادة الرابعة عشرة الناجح الذي عقد الأسبوع الماضي وبالبيان القوي الذي أيد دخول المعاهدة حيز النفاذ.

تتيح لنا جلسة اليوم أن نفكر ملياً في النجاحات التي حققتها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على مدى ٢٥ عاماً وأن نجدد جهودنا الجماعية الرامية إلى مواصلة دخول هذه المعاهدة الرئيسية حيز النفاذ وإضفاء الطابع العالمي عليها. وتحظى هذه المعاهدة بتوقيع ١٨٥ دولة وبتصديق ١٧٠ دولة عليها، مما يبرز الدعم العالمي القوي للمعاهدة. وهي جزء أساسي من هيكل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وما فتئت حاسمة الأهمية في إرساء القاعدة الدولية المناهضة للتجارب النووية والتمسك بها.

فقد استُخدمت تفجيرات تجارب الأسلحة النووية لتطوير أو تحديث تصاميم الرؤوس الحربية النووية ولإثبات القدرات في مجال الأسلحة النووية. وقد أثرت هذه التجارب على حياة وصحة أجيال من الناس في جميع أنحاء العالم. كما أنها تترك أثراً دائماً على البيئة. وقد احترمت جميع الدول منذ عام ١٩٩٨، باستثناء دولة واحدة، القاعدة الدولية القوية بحكم الواقع التي وضعتها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتزمت بقرارات الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية.

وأدان مجلس الأمن كل تجربة من التجارب النووية القليلة التي أجريت منذ فتح باب التوقيع على المعاهدة، وفرض جزاءات في كل حالة من هذه الحالات. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بحظرها جميع التجارب النووية، تمنع الدول من تطوير أسلحة نووية جديدة. ولذلك فهي خطوة هامة على طريق عالم خال من الأسلحة النووية وعواقبها المدمرة على البشرية جمعاء.

و أؤيد تأييداً تاماً إعادة تأكيد الرئيس بايدن والرئيس بوتين مؤخراً على أنه لا يمكن كسب الحرب النووية ولا يجب أبداً خوضها، وهو اعتراف هام بعدم جدوى الأسلحة النووية وبالدمار الذي ستجلبه الحرب النووية.

قبل خمس سنوات، في الذكرى السنوية العشرين لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، اتخذ المجلس القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦) الذي أكد على أهمية دخول المعاهدة حيز النفاذ والإسهام الذي ستقدمه للسلام والأمن الدوليين. وكرر القرار بيان الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس بأن ”تفجيراً تجريبياً للأسلحة النووية أو أي تفجير نووي آخر من شأنه أن يبطل الهدف من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وغايتها“. وأشجع الأعضاء الخمسة الدائمين على تجديد التزامهم بوقف التجارب النووية وإعادة تأكيد ذلك.

تنشئ المعاهدة نظاماً عالمياً فريداً وشاملاً للتحقق لأغراض رصد الامتثال. ويتألف هذا النظام من شبكة عالمية من محطات الرصد، هي نظام الرصد الدولي، تتألف من ٣٣٧ محطة من محطات رصد الزلازل والرصد المائي الصوتي والرصد دون الصوتي ورصد النويدات المشعة في جميع أنحاء العالم. وقد أثبت نظام التحقق العالمي نجاحه مراراً وتكراراً. كما أظهر نظام الرصد الدولي فوائد علمية وعملية عرضية من خلال تعزيز قدرتنا على كشف وتحليل وتحذير النشاط الزلزالي والتسونامي. وبهذه الطريقة، تسهم المعاهدة بالفعل إسهاماً كبيراً في الحد من مخاطر الكوارث وتقليل الاحتياجات الإنسانية.

كما قدم نظام الرصد الدولي إسهاماً حقيقياً جداً في الاستقرار الإقليمي بوصفه تدبيراً هاماً لبناء الثقة، معززاً نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وقد تحقق كل ذلك دون دخول المعاهدة حيز النفاذ.

ومن الواضح جداً بالنسبة لأيرلندا أن هذه المعاهدة، بعد دخولها حيز النفاذ، يمكن أن توفر أكثر من ذلك بكثير في ترسيخ القاعدة الدولية ضد التجارب وتوفير الطمأنينة والثقة – استناداً إلى البيانات الموثوقة والمستقلة التي يقدمها نظام التحقق – بحيث لا يجري الاضطلاع بأي أنشطة محظورة. وأحثّ جميع الدول التي لم توقّع أو

تصدِّق بعد على المعاهدة على أن تقوم بذلك دونما تأخير، لا سيما كل من الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة.

إن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمعاهدة فرصة لإظهار أن المجتمع الدولي يمكن أن يعمل معاً من أجل تحقيق الصالح العام. وتعتقد أيرلندا اعتقاداً راسخاً بأن دخول المعاهدة حيز النفاذ سيكون خطوة هامة على طريق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونتطلع إلى العمل مع جميع الشركاء لتحقيق نفس الشيء، كما فعلنا كل يوم منذ انضمامنا إلى منظمة الأمم المتحدة قبل ٦٥ عاماً.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية إستونيا.

السيد تامسار (إستونيا) (تكلّم بالإنكليزية)**:** أشكر أيرلندا على عقد هذه الجلسة الهامة جداً اليوم دعماً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأود أيضاً أن أشكر السيدة ناكاميتسو والسيد فلويد والسيدة وانغوي وانياغا على أفكارهم القيمة للغاية وإحاطاتهم الممتازة.

وترى إستونيا أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي إحدى الركائز الرئيسية للهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. تحد المعاهدة بصورة كبيرة من قدرة الدول على الحصول على أسلحة نووية ومواصلة تطويرها، مما يسهم في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وللأسف فلا يمكننا، بعد مرور ٢٥ عاماً، الاحتفال بدخول المعاهدة حيز النفاذ. ولهذا نحتاج إلى أن توقع الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢ على المعاهدة وأن تصدّق عليها. وإنني أحثها جميعاً على القيام بذلك دون مزيد من التأخير.

ورغم أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ رسمياً بعد، فقد أرست قاعدة قوية ضد التجارب النووية. وتحظى المعاهدة بـ ١٨٥ توقيعاً و ١٧٠ تصديقاً، مما يدل على أن كل عضو تقريباً في الأمم المتحدة التزم بإنهاء التجارب النووية والحد من الأخطار التي تشكلها المواد النووية والأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك فقد احترمت جميع الدول منذ عام ١٩٩٨، باستثناء دولة واحدة، القاعدة العالمية لمنع التفجيرات النووية والتزمت بوقف التجارب النووية. وكلما أجريت تجربة نووية، أدانها مجلس الأمن بشدة وبالإجماع.

ولا تزال نوايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المعلنة وأنشطتها لتطوير برنامجها للقذائف النووية والتسيارية تشكل مصدر قلق بالغ.

ومن الضروري أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. وندعوها إلى تجنب أي استفزازات أخرى وإلى الدخول في مناقشات مجدية مع جميع الأطراف المعنية لتحقيق السلام والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية.

كما وفرت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للعالم أثمن نظام عالمي لرصد التفجيرات النووية. ويكفل نظام الرصد الدولي الكشف عن أي تجربة نووية سرية، وأن يتمكن المجتمع الدولي من الاستجابة على نحو مناسب وسريع. ولذلك، فإن هذا النظام يشكل رادعا قويا ضد التجارب النووية. وبمجرد دخول المعاهدة حيز النفاذ، ستتاح تدابير إضافية للتحقق والامتثال. فعلى سبيل المثال، تتوخى المعاهدة إمكانية إجراء عمليات تفتيش موقعي يمكن طلبها إذا كانت هناك أنشطة مشبوهة.

وختاما، فإن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ يعود بفوائد واضحة على السلم والأمن الدوليين. وتواصل إستونيا الدعوة إلى دخولها حيز النفاذ على وجه السرعة. فمن شأن الحصول على المزيد من التصديقات، ولا سيما من جانب الدول المدرجة في المرفق ٢، أن يبعث برسالة هامة عن الالتزام بإنهاء برامج الأسلحة النووية إلى الأبد.

السيد شرينغلا (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لنا للإعراب عن آرائنا بشأن مسألتي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. كما أود أن أغتنم هذه

الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، ووفد أيرلندا على رئاسة مجلس الأمن الناجحة جدا هذا الشهر.

وأود أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيد روبرت فلويد، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والسيدة مجدلين وانغوي وانياغا، عضو فريق الشباب التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على إحاطاتهم.

لقد اضطلعت الهند بدور رائد في الجهود العالمية الرامية إلى نزع السلاح النووي. وكانت الهند أول بلد يدعو إلى حظر التجارب النووية، في عام ١٩٥٤، وإلى إبرام معاهدة غير تمييزية بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي يختلف عن عدم النشر، في عام ١٩٦٥. والهند ملتزمة بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والقضاء التام عليها، بما يتفق مع ما أولته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح من أولوية قصوى لنزع السلاح النووي. ونعتقد أن هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال عملية تدريجية يدعمها التزام عالمي وإطار عالمي متعدد الأطراف متفق عليه وغير تمييزي، على النحو المبين في ورقة العمل التي قدمتها الهند بشأن نزع السلاح النووي، إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦. (A/C.1/61/5، المرفق).

وفيما يتعلق بموضوع مناقشة اليوم، شاركت الهند في المفاوضات بشأن مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح، ولكنها لم تتمكن من الانضمام إلى المعاهدة، لأن المعاهدة لم تعالج عددا من الشواغل الأساسية التي أثارتها الهند. وتواصل الهند وقفا اختياريا طوعيا أحادي الجانب للتجارب النووية. وعلاوة على ذلك، ستواصل الهند العمل في إطار الآلية الثلاثية لنزع السلاح التي تتألف من مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الأولى للجمعية العامة لتعزيز هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

إن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح في العالم، في وضع جيد للنهوض بالخطة العالمية لنزع السلاح والتفاوض على صكوك ملزمة قانونا بشأن البنود المدرجةفي جدول أعماله الأساسي. ودون المساس بالأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي، أعربت الهند عن استعدادها لدعم بدء المفاوضات بشأن مشروع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح على أساس الولاية الواردة في الوثيقة CD/1299. وفي هذا السياق، شاركت الهند أيضا في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد هذه المعاهدة. وعلاوة على ذلك، ساهمت الهند، من خلال عضويتها في أفرقة الخبراء الحكوميين السابقة والحالية، في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي، الذي سيجتمع في وقت لاحق من هذا العام في جنيف.

وقد دعمت الهند بنشاط وأسهمت في تعزيز هيكل الأمن النووي العالمي. وتشارك الهند في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي، وتشارك بانتظام في المؤتمر الدولي للأمن النووي الذي تنظمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أن الهند عضو في فريق الاتصال المعني بالأمن النووي.

والهند شريك رئيسي في الجهود العالمية لعدم الانتشار. ومن الخطوات الهامة التي اتخذناها في هذا السياق أول طرح لقرار سنوي للجمعية العامة منذ عام ٢٠٠٢ بشأن التدابير الرامية إلى منع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، والذي يعتمد بتوافق الآراء (انظر، على سبيل المثال، قرار الجمعية العامة ٥٨/٧٥).

ويعد القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أداة هامة لجهود عدم الانتشار العالمية. وثمة حاجة إلى أن يولي المجتمع الدولي اهتماما أوثق للانتشار غير المشروع لشبكات الأسلحة النووية ونظم إيصالها ومكوناتها والتكنولوجيات ذات الصلة.

وبهدف تعزيز هيكل عدم الانتشار، انضمت الهند أيضا إلى نظم مختلفة لمراقبة الصادرات، وهي: فريق أستراليا، وترتيب فاسنار، ونظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، ونسقت ضوابطها مع قوائم مجموعة موردي المواد النووية. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي العمل من أجل تحقيق طموحنا الجماعي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي الختام، أود أن أنوه بجهود الأمانة العامة للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح من أجل تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد دي لا فوينتي راميريز (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو، والأمين التنفيذي فلويد – الذي نهنئه على تعيينه مؤخرا في منصبه والذي أكرر له التأكيد على دعم بلدي – والسيدة مجدلين وانغوي وانياغا على إحاطاتهم القيمة.

وتهنئ المكسيك أيرلندا على عقد جلسة اليوم لمجلس الأمن، التي تطرح الملامح السياسية لحظر إجراء جميع التجارب النووية، التي تترتب عليها عواقب إنسانية وبيئية وخيمة معروفة جيدا. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي لم تدخل بعد حيز النفاذ، تقيد تطوير الأسلحة النووية، وبالتالي فهي عنصر رئيسي في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح.

ونرحب بنجاح اجتماع المادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عقد قبل أقل من أسبوع، أي بعد ٢٥ عاما من فتح باب التوقيع على المعاهدة، ونهنئ إيطاليا وجنوب أفريقيا، اللتين شاركتا في رئاسته بنجاح.

ويقدم بلدي، الثابت في مبادئه وقناعاته، مشروع القرار السنوي لتعزيز المعاهدة في اللجنة الأولى للجمعية العامة، بالاشتراك مع أستراليا ونيوزيلندا، ليجسد دعم المجتمع الدولي لحظر التجارب النووية. وفي الاجتماع التذكاري هذا العام للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، المعقود في ٨ أيلول/سبتمبر، كررت المكسيك، باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إدانة المنطقة الشديدة لأي نوع من التجارب في أي مكان في العالم، ودعت إلى بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر.

ولهذا السبب، يرحب بلدي باستمرار زيادة عدد البلدان التي صدقت عليها بالفعل. نحن نسير في الاتجاه الصحيح، وبالتالي فإننا ندعو تلك الدول التي لم تصدق عليها بعد، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، أن تفعل ذلك حتى تدخل حيز النفاذ.

ويجب على مجلس الأمن ألا يتنصل من الدور المهم الذي يقع على عاتقه في هذا الصدد. فقد أدان في الماضي مجموعة متنوعة من التجارب النووية، ونحن على ثقة من أنه سيظل ثابتا على ذلك الموقف في حالة وقوع أي حادث جديد، وهو أمر نأمل ألا يحدث.

وقد أوضح المجلس بجلاء من خلال قراراته وبياناته الرئاسية التهديد الذي تمثله التجارب النووية، التي تتعارض مع الجهود المبذولة لتحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، بالإضافة إلى كونها تشكل تهديدا يزيد من حدة سباق التسلح.

كما دعا مجلس الأمن الدول إلى الامتناع عن إجراء التجارب والانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وغيرها من المعاهدات ذات الصلة بدون أي شروط مسبقة. وكما سلم القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦) بوضوح، تسهم مرافق نظام الرصد الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية – ويضم بلدي خمسة منها – في الاستقرار الإقليمي كتدبير مهم من تدابير بناء الثقة وتعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

ونأمل أن يواصل المجلس دعمه الثابت لجميع المعاهدات الدولية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. وندعو جميع الجهات الفاعلة الدولية إلى توحيد الجهود وتعزيز التآزر من خلال المكونات المختلفة للهيكل متعدد الجنسيات. إن المؤتمر التالي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، والاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية هما المحفلان الأنسب لتعزيز الترابط بين جميع الصكوك القانونية المتاحة لنا. إن اعتماد تدابير ملموسة بمواعيد نهائية محددة تهدف إلى تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيكون أحد الإنجازات الرئيسية التي ستسهم في نجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وسأختتم بياني بالقول إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وعد ينتظر تحقيقَه جميعُ الناجين من التجارب النووية السابقة. وكما أشرنا سابقا، تمثل الأسلحة النووية تهديدا للوجود البشري، ولذلك علينا التزام بمواصل جهودنا الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن – النيجر وتونس وكينيا – إضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١).

نشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو والأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، السيد روبرت فلويد، على إحاطتيهما الشاملتين. كما يسعدنا بشكل خاص أن تطلعنا اليوم إحدى شاباتنا، السيدة ماغدالين وانياغا من فريق شباب منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على الجوانب العلمية للمعاهدة.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصر حاسم الأهمية من عناصر هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وعليه تظل أداة حيوية في سعينا إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وإذ نحيي الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لفتح باب التوقيع على المعاهدة، نؤكد من جديد التزامنا بالتمسك بالقاعدة العالمية المناهضة للتجارب النووية.

وقد ظلت منطقة البحر الكاريبي وأفريقيا، من خلال العمل الجاد والشراكة، ثابتة في دعوتنا إلى القضاء التام على الأسلحة النووية والتجارب النووية وعدم انتشارها. ومن خلال معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي ومعاهدة بليندابا الأفريقية، سعت مناطقنا بقوة إلى تحقيق أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعززتها.

وإذ تؤكد المجموعة على مساهمة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم في الأهداف العامة لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وترحب مجموعة (مجموعة ٣+١) بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، عملا بمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣. ونشجع جميع الدول المدعوة على المشاركة البناءة في الدورات المقبلة للمؤتمر.

إن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية شرط أساسي لتحقيق التطلعات المشروعة للبشرية، مثل السلام والأمن والتنمية. فالتفجيرات النووية لا تهدد حياة البشر فحسب، بل لها أيضا عواقب بيئية كارثية طويلة الأجل. ويمكن أن تقوض التنوع البيولوجي إلى حد كبير وأن تدمر النظم الإيكولوجية البرية والبحرية. ولذلك فإن التنفيذ الكامل للمعاهدة ضرورة عالمية.

إن وجود الأسلحة النووية وتطويرها واختبارها يهدد السلم والأمن الدوليين، ويتفاقم هذا التهديد جراء تصاعد التوترات الجيوسياسية وتجزُّؤ النظام المتعدد الأطراف. وينبغي ألا تستخدم العلوم والتكنولوجيا النووية إلا في الاستخدامات المأمونة والآمنة والسلمية. والواقع أن استكشاف تلك التكنولوجيا يمكن أن يساعد في سعينا الجماعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك فنحن ندرك ونحترم الحق السيادي للدول في أن تفعل ذلك، مسترشدة برقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونشيد بالأعمال المهنية والمهمة للغاية للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لتعزيز المعاهدة وكفالة الامتثال لأحكامها، ولا سيما من خلال نظام التحقق التابع للمعاهدة. إن الجهود المستمرة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعزز ثقتنا بأنه ما من تفجير نووي سيفلت من الكشف عنه. كما نشيد بأنشطة منظمة الحظر الشامل للتجارب النووية الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية للأطراف الموقعة على المعاهدة وتعزيز التعاون الدولي وندعمها.

وقد حظيت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بتأييد ساحق من المجتمع الدولي، كما يتضح من قيام ١٨٥ دولة بالتوقيع عليها حتى الآن، وتصديق ١٧٠ دولة على الصك. غير أن القلق يساورنا إزاء مواقف الدول المدرجة في المرفق ٢، التي يلزم تصديقها لتدخل المعاهدة حيز النفاذ. ونحث جميع الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على المعاهدة أن تفعل ذلك بدون تأخير لتعزيز القاعدة المناهضة للتجارب النووية. ونذكر بالقرار ٢٣١٠ (٢٠١٦) ونناشد الدول أن تظل ملتزمة التزاما كاملا بالحفاظ على الاتفاق لإنهاء التجارب النووية، والإبقاء على الوقف الاختياري لها، ومواصلة استكشاف جميع السبل، بما في ذلك من خلال الاتفاقات والتشريعات الإقليمية، للقضاء التام على الأسلحة النووية.

ويجب أن يظل نزع السلاح النووي أولوية عليا في جدول أعمال المجتمع الدولي. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى جانب صكوك أخرى لا غنى عنها، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ضرورية لتحقيق رؤيتنا الجماعية لإيجاد عالم أكثر أمانا خال من الأسلحة النووية. واليوم، دعونا نلتزم من جديد بهذا الهدف المتمثل في حماية مستقبل البشرية.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إن روسيا ملتزمة دائما بهدف الوقف الكامل وغير القابل للإلغاء للتجارب النووية في جميع أنحاء العالم. فمنذ عام ١٩٩١ وبلدنا ملتزم بوقف اختياري للتجارب النووية، ولم يجر خلال تلك الفترة تجربة نووية واحدة.

تحل في هذا العام الذكرى السنوية العشرون لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكان الاتفاق بشأن المعاهدة في عام ١٩٩٦ معلما رئيسيا في سياق الجهود الدولية الرامية إلى فرض حظر شامل على التجارب النووية. وقد شارك الاتحاد الروسي بنشاط في صياغة المعاهدة وصدق عليها في وقت مبكر هو عام ٢٠٠٠. ومنذ ذلك الحين التزمنا بأحكامها التزاما صارما وقدمنا مساهمة بناءة في أعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمعاهدة أصدر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بيانا أكد فيه على ما يلي:

> ”إن صياغة هذه الوثيقة التاريخية التي تهدف إلى تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية بشكل كبير أكدت أنه حتى أصعب المسائل الأمنية العالمية يمكن بل ويجب حلها من خلال المحادثات“.

وبعد مرور خمسة وعشرين عاما أصبحت المعاهدة مقبولة عالميا تقريبا باعتبارها أكثر الصكوك القانونية الدولية تقدما ضد التجارب النووية. إن حظرها الشامل وغير المشروط لجميع التجارب النووية، والمدعوم بنظام تحقق فعال، يمكن أن يوفر حاجزا موثوقا به ضد انتشار الأسلحة النووية وتحسين نوعيتها. وبالنسبة للغالبية العظمى من البلدان، بما فيها روسيا، أصبحت المعاهدة جزءا لا يتجزأ من الأمن والاستقرار الدوليين.

إننا نرحب بتوقيع كوبا على المعاهدة والتصديق عليها وبتصديق اتحاد جزر القمر عليها. إن كل تصديق له أهمية بالغة كخطوة أخرى نحو تعميم المعاهدة.

ومع ذلك، فإن المزاج الاحتفالي بمناسبة الذكرى السنوية تخيم عليه حقيقة أن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بعد ولا تزال آفاقها غير مؤكدة إلى حد كبير. ولا يمكن للدول التي اختارت المعاهدة أن تعتمد عليها اعتمادا كليا. ولقد أعربنا من قبل عن قلقنا إزاء هذا الوضع خلال المؤتمر الثاني عشر المعني بتسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، الذي عقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر هذا العام. وللأسف، فإن ثمانية بلدان مدرجة في المرفق ٢، التي يلزم أن تصدق على المعاهدة حتى تدخل حيز النفاذ، لم تتخذ حتى الآن خطوات فعالة نحو التوقيع و/أو التصديق عليها. وقد خلق ذلك عقبات جسيمة أمام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وهذا ليس أمرا طبيعيا أن لا تصبح اتفاقات دولية منفذة بالكامل بعد ٢٥ عاما من إبرامها. ونعتقد أن أي محاولة لتأمين مزايا استراتيجية من خلال رفض المشاركة في اتفاقات دولية رئيسية هي أمر غير مقبول.

وفي ضوء بعض التقارير الأخيرة المتعلقة بقيام بعض التحالفات بتطوير تكنولوجيات عسكرية معينة فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء مستقبل نظام عدم الانتشار النووي.

إن الاتحاد الروسي ملتزم بالتطوير التدريجي لنظام التحقق بموجب المعاهدة ويسهم إسهاما كبيرا في تحقيق هذه الغاية من خلال إنشاء ثاني أكبر برنامج وطني للرصد، والذي سيضم ٣٢ مرفقا عند استكماله. وقد بدأ بالفعل تشغيل ٢٩ من هذه المرافق.

إن لدى اللجنة التحضيرية التابعة لمنظمة المعاهدة قدرة لا مثيل لها ولديها نطاق اختصاص واسع. غير أن ذلك لا يوفر أسبابا لاستخدامها غير المحدود وغير المناسب. لقد أُنشئت آلية التحقق من أجل مهام محددة، وهي مهام قد حددتها المعاهدة بوضوح. فالغرض الرئيسي منها هو التحقق من الامتثال لالتزامات المعاهدة، ويجب تنفيذ

آلية التحقق بامتثال صارم لأحكام المعاهدة، وولاية اللجنة التحضيرية، ومراعاة الآفاق الواقعية لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وأود أن أذكر بأنه، ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، لا يمكن لعناصر آلية التحقق أن تعمل وأن تؤدي مهامها إلا على أساس تجريبي ومؤقت. وأي مشاركة من جانب الدول الأعضاء في اللجنة التحضيرية لمنظمة المعاهدة في الأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك نقل البيانات من محطات نظام الرصد الدولي، هي مشاركة طوعية بحتة إلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ. إننا من خلال التوقيع والتصديق على المعاهدة قد وافقنا على المشاركة فيها بموجب تلك الشروط.

ونحن واثقون بأن هذه الحالة، التي أصبحت نتيجة ضرورية لعدم دخول المعاهدة حيز النفاذ، لن تستمر لعدة سنوات أو عقود. إننا نناشد قيادة البلدان التي يعتمد عليها مستقبل المعاهدة أن تبدي الإرادة والمسؤولية السياسيتين وأن تتخذ قرارات ملموسة بشأن التوقيع و/أو التصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

وإلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ، من الضروري أن تلتزم جميع الدول بنصها وروحها. ومن الأهمية بمكان أيضا ضمان وقف اختياري للتجارب النووية في الوقت الراهن. وتعتزم روسيا الإبقاء على ذلك الوقف الاختياري في المستقبل شريطة أن تتخذ الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية نهجا مماثلا. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الوقف الاختياري للتجارب النووية هو تدبير مؤقت لا يمكن أن يحل محل الالتزامات القانونية للدول بموجب معاهدة دولية ويدعم قوة العمل الجماعي للمجتمع الدولي في حالة انتهاكها.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): قبل أيام قليلة فقط اجتمع مجلس الأمن للتصدي للخطر الذي يشكله الانتشار النووي لكوريا الشمالية على السلم والأمن الدوليين. ومرة أخرى نجتمع اليوم، هذه المرة للاحتفال بمرور ٢٥ عاما على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن المعاهدة صك رئيسي ليس لنزع السلاح فحسب، بل أيضا لعدم الانتشار. لقد حققت هذه المعاهدة انضباطا ملحوظا. فلقد أصبح الآن الالتزام الطوعي بحظر التجارب حقيقة واقعة.

وينبغي أن نتذكر أن دولة واحدة فقط – كوريا الشمالية – قد أجرت تجارب نووية في القرن الحادي والعشرين. علينا أن نحمي هذا الإنجاز.

لقد كانت فرنسا من أولى الدول الحائزة للأسلحة النووية التي وقعت على المعاهدة في عام ١٩٩٦، ثم صدقت عليها. ومنذ التوقيع على المعاهدة تُرجم التزامنا إلى إجراءات قوية ومحددة. ففي عام ١٩٩٨ فككت فرنسا موقع تجاربها النووية في بولينيزيا الفرنسية بشكل لا رجعة فيه وشفاف، بالشراكة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى الصعيد التقني، فإن فرنسا هي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي أوفت بمساهمتها في نظام التحقق التابع لمنظمة المعاهدة، فهي تدير ١٦ محطة على أراضيها، وثماني محطات في الخارج، ومختبرا واحدا للنويدات المشعة.

لقد تم الآن تزويد المعاهدة بجميع الأدوات اللازمة لكي تكون فعالة. تعمل موارد الأمانة الفنية المؤقتة بكامل طاقتها، ويعمل نظام الرصد الدولي. علاوة على ذلك، فقد جعلت من الممكن الكشف بدقة عن أحدث تجربة أجرتها كوريا الشمالية، في عام ٢٠١٧.

لقد وقعت على المعاهدة حتى الآن ١٨٥ دولة. واعتمدت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الوقف الاختياري للتجارب. ويتمثل التحدي الآن في التحرك نحو دخول المعاهدة حيز النفاذ. فلا تزال ثماني دول مما تُسمى الدول المدرجة في المرفق ٢ غير ملتحقة بالمعاهدة، وبدونها لا يمكن أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ. إن القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦)، الذي اتخذه مجلس الأمن قبل خمس سنوات وشاركت فرنسا في تقديمه، قد حث جميع الدول التي لم توقع وتصدق على المعاهدة بعد بأن تفعل ذلك. يتعين الإصغاء إلى تلك الدعوة القوية والقاطعة من جانب مجلس الأمن. وفي هذه الذكرى السنوية الخامسة والعشرين تكرر فرنسا، مع الاتحاد الأوروبي وشركائه، تأكيد التزامها الراسخ بدخول المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وختاما، اسمحوا لي، باسم فرنسا، أن أعرب عن شكري للسيد لاسينا زيربو على عمله الدؤوب لتعزيز عالمية المعاهدة، وأتمنى كل النجاح للأمين التنفيذي الجديد لمنظمة المعاهدة.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة الإحاطة اليوم. وأود أن أهنئ أيرلندا وزملاءنا الأيرلنديين إذ يقتربون من نهاية شهر نشط وناجح ومثمر بصفتها رئيسة لمجلس الأمن. وأشكر مقدمي الإحاطات اليوم على أفكارهم القيمة وتفانيهم من أجل هذه المسألة.

تعيد مناقشة اليوم إلى الأذهان الدور الجوهري الذي اضطلعت به أيرلندا قبل ٦٠ عاما في الحد من الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية. فقد أدى قرار عام ١٩٦١ الذي قدمته أيرلندا – قرار الجمعية العامة ١٦٦٥ (د-١٦) – إلى إنشاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي جعلتنا أكثر أمنا وازدهارا مما كنا سنصير بدونها. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من المهم الاعتراف بالدور البالغ الأهمية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حتى قبل دخولها حيز النفاذ، في وضع قاعدة سياسية شبه عالمية والحفاظ عليها لمكافحة تجارب التفجيرات النووية.

وأود أن أؤكد أن الولايات المتحدة تؤيد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتلتزم بالعمل على تحقيق دخولها حيز النفاذ، مع التسليم بالتحديات الكبيرة أمامنا في تحقيق ذلك الهدف. وتمشيا مع أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تواصل الولايات المتحدة التقيد بوقفها الاختياري فيما يتعلق بتجارب التفجيرات النووية الصفرية. وندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان وقف اختياري من هذا القبيل أو إعادة تأكيده.

ويظل الحفاظ على القاعدة الدولية في مكافحة تجارب التفجيرات النووية يصب في مصلحة جميع الدول. فتلك القاعدة ضرورية لاستدامة النظام الدولي لعدم الانتشار والإسهام في إيجاد عالم أكثر سلاما وأمنا.

وإذ نتطلع إلى مستقبل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن الولايات المتحدة تلتزم بدور رائد في تنشيط الجهود الدولية لتحديد الأسلحة. ونرحب بالانخراط مع جميع الدول التي تشاطرنا التزامنا بتنفيذ تدابير فعالة من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، والرئاسة الأيرلندية على جمعنا اليوم للتأكيد على دعمنا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم وأكرر الإعراب عن تهنئة المملكة المتحدة للسيد فلويد على انتخابه أمينا تنفيذيا لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن المملكة المتحدة تنظر إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ كجزء حيوي من النهج التدريجي لنزع السلاح النووي في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونظل مناضلين مخلصين من أجل بدء نفاذها، من خلال الانخراط العام والخاص مع الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢. وقد أكد وزير الدولة في المملكة المتحدة، السيد كليفرلي، دعمنا المستمر، الأسبوع الماضي فقط، في المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وهدفنا بسيط جدا: إنهاء التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية في أي مكان على هذا الكوكب. وكل توقيع وتصديق يقربنا من ذلك الهدف. ولذلك نرحب بتصديق كوبا واتحاد جزر القمر على المعاهدة منذ المؤتمر الأخير.

ولم تقم المملكة المتحدة بأي تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى منذ عام ١٩٩١. وقد اضطلعنا بدور محوري في التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث كنا من أوائل الدول التي وقعت عليها وأكملنا التصديق عليها في عام ١٩٩٨.

وتدين المملكة المتحدة استمرار كوريا الشمالية في تطوير برامج نووية وقذائف تسيارية غير مشروعة، تجلت مؤخرا جدا في ١٥ أيلول/سبتمبر في إطلاق قذيفتين تسياريتين – في انتهاك لقرارات مجلس الأمن – وتجاربها النووية الست منذ عام ٢٠٠٦. وندعو إلى إخلاء كوريا الشمالية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، وأحث البلد على استئناف الحوار مع المجتمع الدولي. وندعو

كوريا الشمالية إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وبالانتقال إلى منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن الحفاظ على آلية التحقق، ماليا وتقنيا، من أجل ضمان أن تكون على مستوى الغرض المنشود عند دخول المعاهدة حيز النفاذ. والمملكة المتحدة واحدة من أكبر المساهمين الماليين في منظمة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث تقدم ٤,٥ ملايين جنيه استرليني سنويا. ونقدم دعما تقنيا وسياسيا مكثفا. ولدينا مركز المملكة المتحدة الوطني للبيانات ونستضيف ١٣ مرفقا لدعم نظام الرصد الدولي.

فيجب علينا جميعا أن نتحمل المسؤولية عن تعزيز دخول المعاهدة حيز النفاذ، بما في ذلك الانخراط مع الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، بل وكذلك مع المجتمع المدني والشباب، لإبراز الدور الحاسم الذي تؤديه المعاهدة ومنظمتها في صون الأمن الدولي وكخطوة نحو هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أيرلندا على عقد هذه الجلسة الهامة جدا. كما أشكر مقدمي الإحاطات: الممثلة السامية، إيزومي ناكاميتسو، والأمين التنفيذي، روبرت فلويد، والسيدة ماغدالين وانياغا، ممثلة فريق شباب منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

لقد ظلت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية محور نظام نزع السلاح وعدم الانتشار لمدة ٢٥ عاما الآن. وأرست المعاهدة قاعدة هامة في مكافحة التجارب النووية على الرغم من أنها لم تدخل حيز النفاذ بعد.

وعلى الرغم من ذلك، لا يمكننا أن ننسى أو نتجاهل العواقب البشرية والبيئية غير المقبولة إطلاقا للتجارب النووية. وذلك هو السبب أيضا في أنه لا يمكن على الإطلاق لأي معيار أو وقف اختياري ذاتي للتجارب النووية أن يكون بديلا لاتفاق قانوني شامل وملزم عالميا. ويظل من الضروري ألا ندخر جهدا في تشجيع المزيد من التوقيعات والتصديقات على المعاهدة، حتى يتسنى لها أن تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ولمؤتمر الاستعراض العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دور هام يؤديه. وينبغي للدول الأطراف أن تعيد تأكيد الدور الأساسي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في إطار نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وأن تدعو إلى بدء نفاذها من دون تأخير.

ويجب علينا كذلك أن نواصل جهودنا لاستكمال نظام التحقق. وهنالك دلائل مشجعة. فقد أسهمت عناصر الرصد والتحليل في نظام التحقق، وإن كان على أساس مؤقت، في الاستقرار الإقليمي وهي تمثل تدبيرا هاما لبناء الثقة. وقد حقق نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي بالفعل فوائد علمية ومدنية ملموسة، مثل نظم الإنذار بالتسونامي.

إن النرويج تعتز بإسهامها. وقد أوفينا بمسؤولياتنا بموجب نظام الرصد الدولي: فهناك ست محطات للرصد على الأراضي النرويجية – تقوم جميعها بنقل بياناتها باستمرار إلى مركز البيانات الدولي. كما إننا نواصل الإسهام ماليا في بناء قدرات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك دورات تدريبية للبلدان النامية.

وترحب النرويج بانتخاب السيد فلويد أمينا تنفيذيا لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأتمنى له كل التوفيق في قيادة الجهود الرامية إلى كفالة أن يكون نظام التحقق جاهزا للعمل عند دخول المعاهدة حيز النفاذ. وفي غضون ذلك من المهم التمسك بالوقف الاختياري المفروض ذاتيا على التجارب.

وفي ذلك الصدد، تشير النرويج مع الأسف إلى البيان الذي أدلت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في كانون الثاني/يناير من العام الماضي، والذي أعلنت فيه أنها لم تعد تعتبر نفسها مقيدة بهذا الالتزام. ويساورنا قلق بالغ إزاء نوايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المعلنة وجهودها المتواصلة لتطوير أسلحة دمار شامل.

وأخيرا، أود أن أؤكد على أهمية الشراكات المبتكرة من أجل تحقيق دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ولا يمكن أن يكون ذلك شأنا حكوميا فقط؛ فيجب علينا أن نشرك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص إذا أردنا تحقيق نتائج.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** نشكر أيرلندا على هذه المبادرة وعلى جهودها الجديرة بالثناء في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. كما نشكر السيدة ناكاميتسو والسيد فلويد والسيدة وانياغا على عروضهم الزاخرة بالمعلومات. ونرحب بممثلي إيطاليا وجنوب أفريقيا في جلسة الإحاطة التي نعقدها اليوم.

ونؤكد من جديد أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تؤدي دوراً هاماً في الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. فمنذ أول تجربة نووية أجريت في عام ١٩٤٥، أجري أكثر من ٢ ٠٠٠ تجربة، مع آثار مدمرة على حياة الإنسان والبيئة. وبعد فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، انخفض عدد التجارب النووية انخفاضاً كبيراً، حيث لم يطرأ سوى ١٠ تجارب على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. وذلك بفضل جهود المجتمع الدولي بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين والتزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بوقف التجارب النووية.

وننوه بالجهود التي يبذلها مجلس الأمن لمعالجة المسائل المتصلة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك اتخاذ وتنفيذ القرار ٢٣١٠ (٢٠١٦). وننوه أيضاً بالجهود التي بذلها مؤخراً الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بشأن تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها حتى شباط/فبراير ٢٠٢١.

ورغم الوقف الاختياري القائم، فإن عدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد يترك الباب مفتوحاً أمام إجراء التجارب النووية بأشكال مختلفة. ولصالح البشرية والبيئة، وخاصة للأجيال القادمة، نحث جميع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد، ولا سيما بقية الدول المدرجة في المرفق ٢ من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه الاستعجال بغية دخولها حيز النفاذ. وبينما نحتفل بمرور ٢٥ عاماً على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نحتاج إلى زيادة تعزيز المعاهدة وغيرها من الصكوك ذات الصلة.

ونرحب بجهود الدول الأطراف لتعزيز عملية مؤتمر المادة الرابعة عشرة الذي يعقد كل سنتين، والاستعداد للمؤتمر الاستعراضي العاشر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وتؤكد فييت نام من جديد سياستها الثابتة المتمثلة في دعم جميع الجهود الرامية إلى عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، بغية القضاء التام على الأسلحة النووية. إن فييت نام طرف في معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونلتزم بالوفاء الكامل بالتزاماتنا بموجب القانون الدولي، بما في ذلك المعاهدات التي ذكرتها وجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

ونؤيد حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية. ونؤيد عمل المنظمة الشاملة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وندعو إلى تقديم مزيد من المساعدة، لا سيما للبلدان النامية، لتيسير الحصول على البيانات من نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي لتطبيقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك من أجل عدم الانتشار ونزع السلاح. ونلتزم بمواصلة العمل مع جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل زيادة تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح من أجل عالم أفضل ينعم بالسلام والتعاون والتنمية.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*)**:** أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم جلسة اليوم. وأشكر أيضاً الممثلة السامية ناكاميتسو والأمين التنفيذي فلويد والسيدة وانغوي وانياغا على إحاطاتهم.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية معلم هامٌ في سعي البشرية إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. فخلال السنوات الـ ٢٥ التي انقضت منذ فتح باب التوقيع، قدمت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مساهمات كبيرة للحد من سباق التسلح النووي

وتخفيف خطر اندلاع حرب نووية وصون السلم والأمن الدوليين. وأصبحت المعاهدة ركيزة رئيسية في الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. إن ما نشهده اليوم من ديناميات متقلبة وصعبة للأمن والاستقرار الاستراتيجيين الدوليين يبرز أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويدعو الأمين العام غوتيريش في تقريره المعنون خطتنا المشتركة إلى وضع خطة جديدة للسلام واتخاذ إجراءات جديدة للحد من المخاطر الاستراتيجية، في جملة أمور. وينبغي أن يكون التشجيع على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل في وقت مبكر أحد الجهود العديدة المبذولة لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، تود الصين أن تقترح ما يلي:

أولاً، يجب علينا أن نتمسك بقوة بتعددية الأطراف وأن نهيئ بيئة أمنية تمكينية لبدء نفاذ المعاهدة. وينبغي لجميع الدول أن تمارس تعددية الأطراف الحقيقية؛ وأن تبقى ملتزمة بالتعاون المربح للكل وبالإنصاف والعدالة؛ وأن ترفض عقلية الحرب الباردة لألعاب المحصلة الصفرية؛ وبأن تعمل من أجل تحقيق الأمن المشترك والعالمي الدائم؛ وأن تزيل الأسباب الجذرية لوجود الأسلحة النووية وانتشارها وتجربتها.

ثانياً، من أجل دعم موضوع المعاهدة وغرضها والبناء على الزخم السياسي القوي لدخولها حيز النفاذ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الدعوة إلى الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها تدميراً تاماً، وأن يمكّن الرؤية القائلة بحظر التجارب النووية من أن تكتسب زخماً أكبر بين الشعوب. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزامها بوقف التجارب النووية، وأن تخفض حقاً وزن الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية الوطنية، وأن تتعهد بعدم المبادأة باستخدامها.

ثالثاً، من أجل الحفاظ على النظام الدولي بشأن النزاعات المسلحة وتوفير ضمانات مؤسسية أكثر قوة لدخول المعاهدة حيز النفاذ، ينبغي لجميع الدول أن تعمل معاً من أجل دعم النظام الدولي القائم على القانون الدولي، وتعزيز آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التي تقع الأمم المتحدة في صميمها، والامتثال لالتزاماتها وواجباتها الدولية والوفاء بها، ونبذ المعايير المزدوجة والممارسات التمييزية والحفاظ على سلامة وسلطة وفعالية النظام الدولي للمعاهدات المتعلقة بالنزاعات المسلحة.

رابعاً، من أجل النهوض بالتحضيرات لتنفيذ المعاهدة وتعزيز أساس قوي للقدرة على دخولها حيز النفاذ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل المضي قدماً في تطوير مركز البيانات الدولي ونظام الرصد الدولي وآلية التفتيش الموقعي، ويجب أن يفعل ذلك بطريقة شاملة ومتوازنة. ويجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يساعد البلدان النامية في بناء قدراتها بغية ضمان تأهبها الفني الكامل لتشغيل نظام التحقق بمجرد دخول المعاهدة حيز النفاذ.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركيزتان هامتان للنظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وينبغي للمجتمع الدولي، في الوقت الذي يشجع فيه على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر، أن يصون بضمير حي سلطة معاهدة عدم الانتشار وعالميتها وفعاليتها. وينبغي لجميع الدول أن تبدي موقفاً مسؤولاً في هذا الصدد. وتعترض الصين على اتباع نهج نفعي إزاء معاهدة عدم الانتشار أو تطبيق معايير مزدوجة في تنفيذها. ومن الخطأ أن يصدر عن بضعة من الدول الحائزة للأسلحة النووية تصريحات نبيلة بشأن التزامها بالنظام الدولي لعدم الانتشار النووي، بينما تساعدُ الدولَ غير الحائزة للأسلحة النووية على بناء غواصات نووية. فلن يؤدي ذلك إلى اشتداد سباق التسلح فحسب – على حساب النظام الدولي لعدم الانتشار وكذلك على حساب الأمن والاستقرار الدوليين والإقليميين – بل سيتعارض أيضاً مع روح معاهدة عدم الانتشار. ونأمل أن تلبي البلدان المعنية نداء المجتمع الدولي، وأن تفي بإخلاص بالتزاماتها الدولية بعدم الانتشار، وأن تبذل جهوداً أكبر من أجل تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين.

لقد كانت الصين من بين أول الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأجرت أقل عدد من التجارب النووية من بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقد أيدت الحكومة الصينية بشدة الوقف الاختياري للتجارب النووية منذ إعلانه في عام ١٩٩٦ ولم تتردد قط في تأييدها للمعاهدة على الصعيد السياسي. وقد قدمت الصين بطريقتها الخاصة إسهاماتها الواجبة في دخول المعاهدة حيز النفاذ وفي الأعمال التحضيرية لتنفيذها وفي التعاون الدولي بشأن المعاهدة.

وأود أن أؤكد مجددا أن الصين لن تصبح عقبة أمام دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ومهما حدث في المناخ السياسي الدولي المتغير، ستظل الصين ملتزمة التزاما قويا بحماية تعددية الأطراف، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والحفاظ على النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وستواصل الصين العمل مع جميع الأطراف الأخرى من أجل توطيد توافق الآراء الدولي باستمرار بشأن حظر التجارب النووية، والإسهام في دخول المعاهدة حيز النفاذ، وبذل جهود حثيثة لتحقيق هدفنا النبيل، وهو الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها تدميرا كاملا في وقت مبكر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر أيرلندا على عقدها جلسة إحاطة لمجلس الأمن اليوم بشأن موضوع بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى نحو ما أشارت الممثلة السامية، ناكاميتسو، والأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فلويد، والعديد من أعضاء المجلس، من الأهمية بمكان أن نتكاتف لبلوغ ذلك الهدف الرئيسي من أجل الأجيال الحالية والمقبلة.

والشكر موصول لأيرلندا على دعوتها إيطاليا وجنوب أفريقيا لكي تشاطرا المجلس نتائج مؤتمر المادة الرابعة عشرة الوزاري الأخير الذي ترأستاه. وكما يعلم أعضاء المجلس، عقد المؤتمر في نيويورك وفيينا يومي ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر في عام يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لفتح باب التوقيع على المعاهدة. واغتنمت كل دولة صدقت على المعاهدة الفرصة لإعادة تأكيد الحاجة الملحة إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ والأمل في إضفاء الطابع العالمي عليها، مع إبراز قيمتها الأساسية بوصفها اتفاقا تاريخيا على الطريق المؤدي إلى نزع السلاح وعدم الانتشار.

واعتمد الإعلان الختامي للمؤتمر بتوافق الآراء. ويكرر الإعلان تأكيد تأييد الدول الساحق لإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة والحاجة الملحة لدخولها حيز النفاذ، مشيرا إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وتوصيات إجراءات المتابعة الصادرة عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وكذلك الدعوات إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي صدرت خلال العملية التي سبقت مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٢٠.

كما يشيد الإعلان الختامي بالتقدم المحرز نحو إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ مؤتمر المادة الرابعة عشرة السابق، ويولي أهمية لتوقيع كوبا وتصديقها عليها وتصديق اتحاد جزر القمر عليها، مما رفع عدد الدول التي صدقت على المعاهدة إلى ١٧٠ دولة والدول الموقعة عليها إلى ١٨٥ دولة. وحث الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢ على التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها بدون مزيد من التأخير، ويدعو جميع الدول إلى الامتناع عن إجراء تفجيرات التجارب النووية.

وعلاوة على ذلك، يعرب الإعلان الختامي عن إدانته للتجارب النووية الست التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ عام ٢٠٠٦، ويؤكد من جديد أهمية التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل. ويكرر الإعلان التأكيد على التزام جميع الدول بتقديم الدعم السياسي والتقني والمالي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والبدء في إنشاء وتشغيل نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي باعتبارهما مرفقين أساسيين من شأنهما تعزيز قدرات التفتيش الموقعي وإقامة نظام عالمي للتحقق يعمل بكامل طاقته.

كما يحدد الإعلان خطوات عملية وقابلة للتنفيذ نحو بدء نفاذ المعاهدة بسرعة وإضفاء الطابع العالمي عليها، بما في ذلك التشجيع على توقيع المعاهدة والتصديق عليها من خلال تعيين منسقين لتعزيز عالمية المعاهدة، مع الاعتراف بدور فريق الشخصيات البارزة في المساعدة على تعزيز أهداف المعاهدة، وتشجيع تنظيم الأنشطة الإقليمية ومبادرات التثقيف والتدريب، ودعم التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن المجتمع المدني.

وشددت الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على النتائج الهامة التي حققتها منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حتى الآن، وهي: وضع قاعدة عالمية بشأن التجارب النووية،

وبناء نظام فعال للتحقق، وتحديد التطبيقات المدنية والعلمية. كما احتجت الأطراف في المعاهدة بضرورة مواصلة التقيد بالوقف الساري بحكم الواقع للتجارب والتفجيرات النووية، ومضاعفة الجهود في هذا الصدد إلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ. وأكدت الأطراف الموقعة من جديد على الدور الحاسم لنظام الرصد الدولي في توفير نظام تحقق فعال من حيث التكلفة وقابل للتحقق ومستدام. كما أثنوا على نظام التحقق بوصفه أداة رئيسية في التصدي للتحديات الأوسع نطاقا، كما هو الحال بالنسبة لتغير المناخ، بفضل نظام الإنذار بأمواج التسونامي.

وتمشيا مع دورها كمنسق للمادة الرابعة عشرة لفترة السنتين المقبلتين، تكرر إيطاليا مناشدة الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢ التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها في الوقت المناسب. وترحب إيطاليا كذلك بالتزام الولايات المتحدة الذي أعرب عنه خلال مؤتمر المادة الرابعة عشرة بدعم دخول المعاهدة حيز النفاذ من خلال التثقيف ومبادرات التوعية المخصصة. وتدعو إيطاليا المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لاستكمال نظام الرصد لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حتى قبل دخول المعاهدة حيز النفاذ، بغية تحسين قدرتها على توفير تحليل دقيق للبيانات. وفي هذا الصدد، تظل إيطاليا ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز نظام الرصد الدولي، بما في ذلك من خلال محطتنا الوطنية لرصد الاهتزازات الأرضية ومختبر النويدات المشعة.

وتعلق إيطاليا أهمية كبيرة على إسهام المعاهدة في تعددية الأطراف والرأي القائل بأن نزع السلاح وعدم الانتشار تعهدان ينطويان على مسؤوليات تتقاسمها جميع الدول.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مابهونغو (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر إيزومي ناكاميتسو وروبرت فلويد ومجدلين وانغوي وانياغا على إحاطاتهم اليوم.

إن عقد مجلس الأمن للمناقشة المفتوحة اليوم للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يأتي في توقيت مناسب. فهي لا تمثل ذكرى سنوية هامة للمعاهدة فحسب، بل تتابع أيضا عن كثب نجاح عقد المؤتمر الثاني عشر المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعروف أيضا باسم مؤتمر المادة الرابعة عشرة، في ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر، الذي تشرفت جنوب أفريقيا وإيطاليا برئاسته. ولذلك، فإننا ممتنون لأيرلندا بوصفها رئيسة لمجلس الأمن خلال هذا الشهر الحافل بالعمل لعقد مناقشة اليوم. ونأمل أن تشكل المناقشة جزءا من الجهود المتواصلة والمعززة الرامية إلى تشجيع التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها.

كما أن جلسة المجلس اليوم تتيح لنا، كمجتمع دولي، فرصة لتسليط الضوء مرة أخرى على الأخطار والتهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية وتجاربها على السلم والأمن الدوليين، ولإحياء ذكرى أولئك الذين وقعوا ضحايا لاستخدام الأسلحة النووية. وتتسق هذا الجلسة أيضا مع الإعلان الختامي الذي اعتمده مؤتمر المادة الرابعة عشرة، الذي عقدت فيه الدول العزم على

> ”بذل قصارى جهودنا واستخدام كل السبل المتاحة لنا للتشجيع على زيادة التوقيعات والتصديقات على المعاهدة، وحث جميع الدول على الحفاظ على الزخم الذي ولده هذا المؤتمر وعلى إبقاء المسألة قيد النظر على أرفع المستويات السياسية“.

إن ربع قرن فترة أطول من أن تظل مجموعة تجارب الأسلحة النووية تلوح في الأفق، على الرغم من الالتزامات التي قطعت بالوقف الاختياري لهذه التجارب، لا سيما بالنظر إلى العواقب الإنسانية والبيئية الكارثية لتفجير سلاح نووي، سواء عن طريق الصدفة أو عن عمد، وفي أي بيئة. وينبغي ألا ينظر إلى الوقف الاختياري على أنه بديل مجد في الأجل الطويل للالتزام الملزم قانونا من جانب الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. بل إنه قد يصرف الانتباه في الواقع عن الحاجة الملحة لهذا الالتزام القانوني الملزم. وقد أدركت جنوب أفريقيا هذه الحاجة الملحة في وقت مبكر، وتجلت الأهمية التي

توليها للمعاهدة وأهدافها في أننا كنا من أوائل البلدان التي وقعت على المعاهدة وصدقت عليها، وسنواصل دعم دخولها حيز النفاذ بقوة.

غير أنه، بالنسبة للبعض، يبدو أن التصعيد في التحسين الرأسي للأسلحة النووية وتخزينها والانتشار الأفقي لتطوير الترسانات النووية ووسائل إيصالها لا يزالان من العوامل القائمة على تصورات خاطئة في تفكيرهم الاستراتيجي. ولذلك، تحث جنوب أفريقيا الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تمتلك هذه الأسلحة المروعة على إحراز تقدم عاجل نحو تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وبالنسبة لنا، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل أساسا متينا لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في التصديق على المعاهدة، ولا سيما من جانب الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢. غير أننا ننوه بالتطورات الإيجابية التي حدثت منذ عام ٢٠١٩، مثل تصديق جزر القمر وكوبا على المعاهدة مؤخرا.

وستواصل جنوب أفريقيا، من جانبها، بصفتها الرئيس المشارك لمؤتمر المادة الرابعة عشرة ومشاركا في فريق الشخصيات البارزة، دورها النشط في عمل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من منظور تقني وسياسي على حد سواء. ويشمل ذلك دعم اتخاذ خطوات ملموسة وعملية نحو بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر وإضفاء الطابع العالمي عليها، مثل استخدام السبل المتاحة لتشجيع المزيد من التوقيعات والتصديقات، فضلا عن أنشطة التوعية، وهو ما توضحه مشاركتنا في جلسة المجلس هذه اليوم. ونشجع جميع الدول الأطراف في المعاهدة على التنفيذ الكامل لتلك الخطوات العملية والالتزام بها.

ونتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأطراف، وكذلك مع الأمين التنفيذي، السيد روبرت فلويد، الذي يسعدنا أن نتشاطر معه هذا المنبر اليوم والذي نؤيد عمله فيما نمضي قدما. وندعو المجلس، لصالح ولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، إلى دعم جهود الجميع من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن. ولا يمكننا أن نتجاهل التهديد الكارثي الذي تشكله هذه الأسلحة وتجاربها بالنسبة لشعوبنا وبيئتنا.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.